



بسم الله الرحمن الرحيم

التقرير الإعلامي الشامل للمؤتمر الدولي بلندن

«المشترك الأخلاقي الإنساني ودوره في بناء عالم يسوده
العدل والسلام والتراحم»

من سؤال القيم إلى أفق جديد للإنسانية

لندن - المملكة المتحدة | 19 شتبر 2026

لم يكن المؤتمر الدولي حول «المشترك الأخلاقي الإنساني ودوره في بناء عالم يسوده العدل والسلام والتراحم» مجرد موعد أكاديمي عابر، بل شكل محاولة جماعية لإعادة طرح سؤال الأخلاق في زمن تتسع فيه الفجوة بين ما تعلنه المنظومات السياسية والقانونية من قيم، وبين ما يفرزه الواقع من أزمات وصراعات واختلالات في العدالة والكرامة الإنسانية.

ونظم المركز الدولي للقيم الإنسانية والتعاون الحضاري (ICVCC) - لندن هذا المؤتمر بمشاركة باحثين ومفكرين وأكاديميين وشخصيات ذات اهتمام بالشأن الدولي، ينتمون إلى خلفيات ثقافية وفكرية وجغرافية متنوعة، في إطار خمسة محاور علمية، سبقتها جلسة افتتاحية واختتمت بجلسة ختامية خصصت للخلاصات والتوصيات.

وقد انطلق المؤتمر من إشكالية مركزية واضحة: إلى أي مدى يمكن للمشترك الأخلاقي الإنساني أن يشكل مرجعية عالمية فاعلة للإسهام في بناء نظام دولي أكثر عدلا وسلاما وتراحما، في ظل التعدد الثقافي والديني والتحديات الجيوسياسية المتسارعة؟ وهي إشكالية تفرعت عنها أسئلة حول حدود الاتفاق على القيم الإنسانية المشتركة، وعلاقتها بالعدالة الدولية، ودورها في الوقاية من النزاعات، وإمكان تحويل التراحم والتضامن إلى سياسات ومبادرات عملية، فضلا عن أدوار التربية والإعلام والثقافة والمؤسسات الأكاديمية والمدنية.

افتتاح المؤتمر: من اختلاف المرجعيات إلى وحدة المسؤولية

لم يبدأ مؤتمر لندن من فراغ، ولم يكن سؤال المشترك الأخلاقي الإنساني مجرد عنوان جامع لمجموعة من المداخلات الأكاديمية، فقد حملت الجلسة الافتتاحية منذ بدايتها محاولة لتحديد المعنى الذي يُراد لهذا المفهوم، والرهان الذي يقف وراء طرحه في لحظة دولية تتسم بتسارع التحولات واتساع التناقضات.

وفي الكلمة الافتتاحية، وضع الأستاذ محمد حمداوي، رئيس المركز الدولي للقيم الإنسانية والتعاون الحضاري، الاجتماع نفسه في سياقه الإنساني والحضاري. فوجود باحثين ومفكرين من خلفيات ثقافية وفكرية وجغرافية مختلفة حول طاولة واحدة لم يُقدّم باعتباره مجرد تنوع في المشاركين، وإنما باعتباره دليلا على أن ما يجمع البشر يمكن أن يكون أوسع مما يفرقهم، وأن الاختلاف، متى أُدير على أساس الاحترام المتبادل، يمكن أن يتحوّل من مصدر للصراع والإقصاء إلى مجال للتعارف والتعاون.

ومن هذه الزاوية، استحضّر د. حمداوي الدور الذي يسعى المركز إلى تكريسّه منذ تأسيسه في لندن، باعتبار القيم الإنسانية المشتركة جسرا بين الشعوب والحضارات.





ولم يكن اختيار لندن فضاء للمؤتمر منفصلا عن هذه الرؤية؛ فالمدينة نفسها تقدم، في التصور الذي عبرت عنه الكلمة، نموذجا لمجتمع تتعايش داخله تعددية واسعة في الثقافات والمعتقدات والهويات، بما يجعلها فضاء رمزيا وماديا للتفكير في إمكان **العيش المشترك دون اشتراط التشابه**.

غير أن هذا الرهان اكتسب، في الكلمة، بعدا أكثر إلحاحا أمام المفارقة التي يعيشها العالم المعاصر: فالتقدم العلمي والتكنولوجي، واتساع إمكانات الاتصال والتواصل، لم يمنعا استمرار أزمات عميقة تتصل بالعدالة والسلام والثقة والتضامن، ولا تصاعد الحروب والصراعات والكراهية والعنصرية والإقصاء والكوارث الإنسانية. ومن هنا انتقل السؤال من مجرد الاحتفاء بالتنوع إلى مساءلة القدرة على إيجاد **مرجعية أخلاقية تستطيع أن تتعامل مع هذا التنوع دون أن تلغيه**.

في هذا الإطار، قُدِّم المشترك الأخلاقي الإنساني باعتباره لا يستهدف إزالة الفوارق الدينية والثقافية والحضارية، ولا فرض منظومة واحدة على الإنسانية، وإنما البحث عن القيم الكبرى التي يمكن أن تلتقي حولها التجارب البشرية المختلفة، وفي مقدمتها **الكرامة الإنسانية والعدل والحرية والسلام والتراحم والتضامن واحترام الإنسان وحماية المستضعفين والبيئة**.

أما كلمة **الأستاذ حسن اليوسفي المغاري، مدير المؤتمر**، فقد نقلت السؤال من مستواه الحضاري العام إلى مستواه العلمي والمنهجي. فقد انطلقت من مفارقة أساسية: عالم أصبح أكثر ترابطا بفعل المعرفة والتكنولوجيا والاتصال، لكنه يبدو في الوقت نفسه أكثر انقسامًا أمام تضارب المصالح، وتغير موازين القوة، وتعدد المرجعيات، وتصاعد الأزمات.

ومن هنا جاء السؤال المركزي للمؤتمر: **ما الذي يبقى مشتركًا بين البشر عندما تتسع دوائر الاختلاف، وتتغير موازين القوة، وتعدد المرجعيات التي تحدد معنى الحق والعدل والسلام؟**

ولم يكن المقصود، وفق هذا التصور، البحث عن عالم بلا اختلاف، ولا بناء نموذج يلغي الخصوصيات، وإنما البحث عن **الأرضية التي يستطيع الإنسان أن يلتقي فيها بالإنسان رغم اختلافه عنه**. وهي نقطة أساسية في فهم المقاربة التي اعتمدها المؤتمر، لأن المشترك هنا لا يعني توحيد الهويات، وإنما بناء مساحة من المسؤولية المشتركة تجاه الإنسان والإنسانية.

وانطلاقًا من هذا التصور، لم يُطرح المشترك الأخلاقي بوصفه مفهوما نظريا مغلقا، بل باعتباره **سؤالًا مفتوحًا حول إمكانية تحويل القيم إلى قوة فاعلة في الواقع**. ولهذا جرى بناء البرنامج العلمي للمؤتمر على خمسة مستويات مترابطة: اختبار المشترك الأخلاقي في العدالة الدولية، ثم علاقته بالدبلوماسية في عالم متغير، ودوره في بناء الوعي العالمي عبر التربية والإعلام والثقافة، وإشكاليته بين الكونية والخصوصية، وصولًا إلى التراحم الإنساني والمسؤولية المشتركة في عالم متعدد الأقطاب.

وهنا التقت الكلمتان الافتتاحيتان عند نقطة جوهرية: **الأزمة ليست فقط في غياب القيم، وإنما في المسافة التي تفصل القيم المعلنة عن ممارستها**. ولذلك كان الرهان يتجاوز إنتاج خطاب أخلاقي جديد إلى التفكير في شروط تحويل هذا الخطاب إلى ثقافة وممارسة ومؤسسات وشراكات، بما يعيد للكرامة الإنسانية موقعها في العلاقات بين الأفراد والمجتمعات والدول.

ولم يقدم رئيس المركز ومدير المؤتمر، المؤتمر باعتباره مساحة لإعلان إجابات نهائية، بل باعتباره بداية لمسار بحثي وحواري مفتوح، يقوم على طرح الأسئلة الصحيحة، والاستماع إلى تعدد المقاربات، ثم محاولة تحويل الأفكار إلى مبادرات قابلة للتطوير.





ومن هذه النقطة تحديدا بدأت أعمال المؤتمر تنتقل من **السؤال الأخلاقي إلى الاختبار العلمي**: ماذا يحدث للمشارك الأخلاقي عندما يوضع أمام واقع العدالة الدولية؟ وكيف يمكن أن يدخل إلى الممارسة الدبلوماسية؟ ومن يصنع الوعي الذي يحميه؟ وكيف يمكن التوفيق بين القيم المشتركة والخصوصيات؟ ثم كيف تتحول قيم التراحم والتضامن إلى مسؤولية مؤسسية في عالم تتغير فيه موازين القوة؟ كانت تلك هي الأسئلة التي حملتها الجلسات العلمية الخمس، والتي ستكشف، من خلال تعدد المداخلات والمرجعيات، أن البحث عن المشترك الأخلاقي لا ينتهي عند الاتفاق على القيم، وإنما يبدأ فعليا **عند اختبار قدرة هذه القيم على الصمود أمام السياسة والقوة والمصلحة والاختلاف والتكنولوجيا والأزمات الإنسانية.**

من سؤال الأخلاق إلى اختبار العدالة الدولية

جاءت الجلسة الأولى، المخصصة لمحور **«المشارك الأخلاقي والعدالة الدولية»**، لتضع الفكرة أمام أول اختبار عملي: العلاقة بين المبادئ الأخلاقية والقانون الدولي والمؤسسات التي يفترض أن تعمل على تطبيقه. ناقشت المداخلات التوتر القائم بين ما ينبغي أن تكون عليه العدالة، وما تسمح به موازين القوة في النظام الدولي. وفي هذا السياق، ميز **رفيق عبد السلام، وزير الخارجية التونسي السابق**، بين المبادئ الأخلاقية والقانون والمؤسسات الدولية، متوقفا عند التحولات التي يشهدها النظام الدولي، والانتقال من مرحلة هيمنة القطب الواحد إلى واقع متعدد الأقطاب لم تكتمل بعد ملامحه المؤسسية والقيمية.

أما **محمد حمداوي**، فربط العدالة الدولية بموقع الإنسان في النظام العالمي، معتبرا أن الإشكال لا يتعلق فقط بوجود قواعد ومؤسسات، وإنما بمدى اتساق الممارسة الدولية مع المبادئ التي يفترض أن تحكمها.

وطرح رئيس المركز الدولي للقيم الإنسانية والتعاون الحضاري بلندن، سؤال **العدل الدولي من زاوية أخلاقية**، منطلقا من أن النظام الدولي يعيش أزمة بوصلة، إذ باتت مبادئ العدالة والإنصاف، وفق تشخيصه، خاضعة إلى حد كبير لموازين القوة. وفي مواجهة ذلك، قدّم المشارك الإنساني باعتباره أساسا يتجاوز المصالح والتحالفات، قوامه **وحدة الأصل والمسير والمصير الإنساني**، واعتبار الكرامة الإنسانية قيمة لا تتجزأ. واستند في بناء هذا التصور إلى عدد من المرجعيات الفكرية التي تلقت، رغم اختلاف منطلقاتها، حول مركزية الإنسان ورفض الظلم، قبل أن ينتقل إلى نقد **العدالة الانتقائية والازدواجية في المعايير**، محذرا من تحويل خطاب حقوق الإنسان والمشارك الإنساني إلى أداة للهيمنة أو غطاء للمصالح السياسية.

ولم تتوقف المداخلة عند التشخيص، بل اتجهت نحو **تفعيل المشارك الإنساني وتحويله من قيمة نظرية إلى آلية للعدل والتعاون الدولي**. وفي هذا السياق، استحضّر حمداوي نموذج «حلف الفضول» باعتباره صيغة تاريخية للتناصر على الحق، وربطه بالحوار والتواصل العقلاني، داعيا إلى الانتقال من **دبلوماسية المصالح إلى دبلوماسية القيم** التي تضع الإنسان في قلب العلاقات الدولية. كما وسّع مفهوم العدل ليشمل التوزيع المنصف لموارد الأرض وحماية البيئة باعتبارهما جزءا من وحدة المصير الإنساني. وانتهى إلى الدعوة لصياغة **ميثاق أخلاقي عالمي جديد** يقوم على أولوية الكرامة الإنسانية، ورفض ازدواجية المعايير، واحترام الخصوصية ضمن المشارك الإنساني، مع اقتراح إنشاء **«منتدى دولي للمشارك الإنساني»** بوصفه فضاء أكاديميا وأخلاقيا عابرا للثقافات، يساهم في بلورة رؤى وبدائل تساعد على إعادة ربط العدل الدولي بالقيم الإنسانية المشتركة.

والخلاصة التي برزت من محور المشارك الأخلاقي والعدالة الدولية أن **المشكلة لا تكمن بالضرورة في غياب المبادئ، وإنما في المسافة بين المبادئ وتطبيقها**، وهي مسافة تفتح النقاش حول ازدواجية المعايير، ومصداقية المؤسسات الدولية، وحدود قدرة القانون عندما يظل خاضعا لاختلالات القوة.





الدبلوماسية أمام امتحان القيم

إذا كانت الجلسة الأولى قد وضعت العدالة أمام اختبار الواقع السياسي، فإن الجلسة الثانية نقلت النقاش إلى مجال الدبلوماسية والعلاقات الدولية، تحت عنوان «**المشترك الأخلاقي والدبلوماسية في عالم متغير**».

قدمت **نوال السعدي** قراءة في التحولات التي تشهدها السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وإعادة تعريف بعدها الأخلاقي، متوقفة عند التوتر بين الهوية المعيارية للاتحاد والحسابات الاستراتيجية التي تفرضها التحولات الدولية.

أما المصطفى بنموسى فركز على الفجوة بين كثرة المؤسسات والمواثيق الدولية وبين محدودية التطبيق، مستحضرا البعد التاريخي والفكري للعلاقة بين القيم واستقرار المجتمعات والدول.

ومن جهته، تناول **عصام عبد الشافي** مسألة القيم المشتركة ودورها في الوقاية من النزاعات والصراعات، في سياق تتداخل فيه السياسة مع التكنولوجيا والحوكمة الرقمية.

وانتهت الجلسة إلى فكرة بدت مركزية في مسار المؤتمر كله: لا يكفي أن تُعلن القيم، بل ينبغي أن تجد طريقها إلى **معايير ومؤسسات وآليات للمساءلة**. وقد عبر رئيس الجلسة **محمد فخري صويلح** عن هذا التحول من خلال الدعوة إلى الانتقال من «خطاب القيم» إلى «**حوكمة القيم**»، بما يجعل المبادئ الأخلاقية قابلة للقياس والمساءلة داخل المؤسسات الدولية، في وقت تفرض فيه تطبيقات الذكاء الاصطناعي وتدفق المعلومات تحديات أخلاقية جديدة.

وقد عزز هذا المحور أحد أهم استنتاجات المؤتمر: **الدبلوماسية لا تختبر فقط قدرتها على إدارة المصالح، وإنما تختبر أيضا قدرتها على إدخال المسؤولية الأخلاقية في صناعة القرار الدولي**.

الدبلوماسية أمام امتحان القيم

في الجلسة الثالثة، انتقل النقاش من المؤسسات والعلاقات الدولية إلى المجال الذي تتشكل فيه القيم قبل أن تتحول إلى سلوك وسياسات الوعي.

وتناولت الجلسة محور «**المشترك الأخلاقي وبناء الوعي العالمي**» من خلال ثلاث مقاربات متكاملة: مواجهة الكراهية والعنصرية، بناء المواطنة العالمية، وربط الكرامة الإنسانية بالوعي الأخلاقي.

ركز **الحسن العناني**، في مداخلته باللغة الإنجليزية، على دور القيم الإنسانية المشتركة في مواجهة ثقافة الكراهية والعنصرية، وعلى ضرورة الانتقال من ثقافة الانقسام والإقصاء إلى ثقافة الأخوة الإنسانية والتعايش.

أما **حسن اليوسفي المغاري** فقدم مقاربة تقوم على التكامل بين **التربية والإعلام والثقافة** في بناء المشترك الأخلاقي الإنساني داخل البيئة الرقمية، رابطا بين مفهوم المواطنة العالمية والتحولات التي أحدثتها التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في إنتاج المعلومات وتشكيل الوعي العام.

وتقوم أرضية المشترك الأخلاقي الإنساني، حسب اليوسفي على مجموعة من القيم الإنسانية الجامعة، وفي مقدمتها: الكرامة الإنسانية، العدالة والمساواة، التعددية والتنوع، التكامل والتشاركية، والمسؤولية العالمية.

ومن ثم، فإن المشترك الأخلاقي الإنساني، كما جاء في العرض المقدم، لا يدعو إلى إزالة الاختلاف، بل إلى إدارته إدارة أخلاقية، بحيث يتحول التنوع من مصدر للنزاع إلى مصدر للتعاون والإثراء الحضاري.





وجاءت مداخلة حفيظة فرشاشي حول الكرامة الإنسانية لتوسع النقاش من المجال التربوي والإعلامي إلى الأساس الفلسفي والقيمي للمشارك الإنساني، من خلال الجمع بين التصور الكانطي، والبناء القانوني المعاصر، والتصور الإسلامي القائم على تكريم الإنسان وربط هذا التكريم بالمسؤولية تجاه الآخرين.

وهكذا بدا أن بناء المشترك الأخلاقي لا يبدأ فقط من الاتفاق على قائمة من القيم، وإنما من إعادة تشكيل الوعي الذي يمنح تلك القيم معناها العملي. فالمدرسة، والإعلام، والثقافة، والمنصات الرقمية ليست مجالات منفصلة عن سؤال الأخلاق، بل أصبحت جزءا من البنية التي تحدد طريقة تعامل الإنسان مع الآخر ومع الاختلاف.

الكونية والخصوصية: البحث عن المشترك دون إلغاء الاختلاف

في الجلسة الرابعة، دخل المؤتمر إلى واحدة من أكثر القضايا حساسية في موضوع المشترك الأخلاقي: **كيف يمكن البحث عن قيم مشتركة دون تحويل الكونية إلى أداة لإلغاء الخصوصيات الثقافية والحضارية؟**

قدمت **رحاب عبد الرحمن الشريف** قراءة في العلاقة بين الخصوصية والكونية، انطلاقا من الحاجة إلى بناء أخلاق مشتركة لمواطن العالم، مع التأكيد على أهمية حفظ التوازن بين الانفتاح على الآخر واحترام الخصوصيات.

أما **إبراهيم أحمد مهنا** فتناول أثر المشترك الأخلاقي الإنساني في العلاقات الدولية من منظور إسلامي، مركزا على الكرامة والعدل ومبادئ عدم الاعتداء واحترام العهود والمواثيق والمعاملة بالمثل.

في المقابل، قدم **محمد عفان** قراءة نقدية لتحولات القيم السياسية في عصر الشعبوية وسياسات الهوية، متوقفا عند التحولات التي مست النموذج الديمقراطي، وداعيا إلى صياغة منظومة قيمية سياسية قابلة للتطبيق على الجميع دون استثناء، بعيدا عن الوصفات الجاهزة.

وقد كشف هذا المحور أن المشترك الأخلاقي لا يعني توحيد المرجعيات أو إلغاء الفوارق بين المجتمعات. فالمسألة المطروحة أمام المؤتمر كانت أقرب إلى البحث عن **قواعد أخلاقية تسمح بإدارة الاختلاف دون تحويله إلى صراع.**

ومن هنا برزت فكرة أن الكونية والخصوصية لا ينبغي أن تكونا بالضرورة طرفين متناقضين، إذ يمكن للمشارك أن يقوم على ما تتقاطع حوله التجارب الإنسانية، مع إبقاء المجال مفتوحا للتعدد الثقافي والفكري والديني.

التراحم الإنساني في عالم متعدد الأقطاب

بلغ المسار العلمي ذروته التطبيقية في الجلسة الخامسة، التي تناولت **«المشارك الأخلاقي والتراحم الإنساني في عالم متعدد الأقطاب»**.

وقد فتحت مداخلة **Juan Antonio Mujica Garcia** من جامعة Autónoma de Puebla بالمكسيك، النقاش أمام أخلاقيات التحرر عند إنريكي دوسيل وعلاقتها بعالم متعدد الأقطاب في طور التشكل، مع التركيز على حماية الحياة الإنسانية وغير الإنسانية، والتحذير من اختزال التحول الدولي في مجرد إعادة توزيع لمراكز القوة.

أما **سعد أحمد سلامة** فقدم قراءة في الأزمة الليبية باعتبارها اختبارا للمشارك الأخلاقي الإنساني، رابطا بين الأزمات السياسية ومسألة الانتقال من الانقسام إلى الاستقرار.





وفي مداخلته، انتقل **عبد الحكيم حجوجي** إلى المستوى المفاهيمي والتطبيقي، مميز بين القيمة والمبدأ والسلوكية الأخلاقية، ومقترحا أربعة مستويات للمسؤولية الأخلاقية: **التكوين، والممارسة، والحوكمة، والتقويم**. كما ربط المسألة بالتحديات التي تطرحها أنظمة الذكاء الاصطناعي والخوارزميات، وقدم جملة من المقترحات العملية، من بينها إعادة بناء برامج التربية الأخلاقية وإدماج المواطنة العالمية في المناهج وتطوير آليات للمساءلة الأخلاقية في تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

وهنا أخذ مفهوم التراحم بعدا يتجاوز المشاعر الإنسانية الفردية. فقد أصبح السؤال: **كيف تتحول الرحمة والتضامن والمسؤولية المشتركة إلى سياسات ومؤسسات وممارسات قابلة للاستمرار؟**

وهو السؤال الذي سينتقل لاحقا من النقاش العلمي إلى الوثيقة الختامية للمؤتمر.

الكونية والخصوصية: البحث عن المشترك دون إلغاء الاختلاف

لم تقتصر دينامية المؤتمر على المداخلات العلمية، بل امتدت إلى **جلسات التداول والتعقيب** التي أعقبت المحاور المختلفة، حيث شارك الحاضرون داخل القاعة في طرح الأسئلة والملاحظات والتعقيبات، بالتوازي مع تفاعل المتابعين عن بُعد عبر البث الرقمي.

وأضفى هذا التفاعل بعدا حواريا دوليا على الأشغال، إذ لم تعد المداخلات مجرد عروض منفصلة، وإنما أصبحت منطلقا للنقاش والمساءلة وإعادة قراءة القضايا من زوايا متعددة. كما أتاح الجمع بين الحضور المباشر والمتابعة الرقمية توسيع دائرة المشاركة خارج فضاء القاعة، وربط النقاش الأكاديمي بجمهور أوسع مهتم بالقضايا التي طرحها المؤتمر.

وقد ساعدت هذه الدينامية على اختبار الأفكار المركزية للمؤتمر: العدالة، الكرامة، السلم، الحوار، المسؤولية، التراحم، مواجهة الكراهية، وإمكان بناء أرضية أخلاقية مشتركة في ظل استمرار الاختلاف بين المجتمعات والمرجعيات.

وبذلك لم يكن **التعقيب** مجرد جزء إجرائي من البرنامج، بل أصبح امتدادا للحوار الذي أراد المؤتمر تأسيسه بين الباحثين والحاضرين والمتابعين عن بُعد.

من تعدد المداخلات إلى خلاصات مشتركة

على الرغم من تنوع المرجعيات الفكرية والفلسفية والجغرافية للمتدخلين، تقاطعت النقاشات عند مجموعة من الخلاصات التي شكلت العمود الفقري للمؤتمر.

أولى هذه الخلاصات تتمثل في وجود **فجوة بين منظومة القيم المعلنة والممارسة الدولية الفعلية**. وهي فجوة لا تتعلق فقط بغياب القواعد، وإنما بمدى اتساق تطبيقها، وبقدرة المؤسسات الدولية على الحفاظ على المصداقية والثقة.

وثانيها أن **ازدواجية المعايير** تمثل تحديا لمشروعية النظام الدولي، لأن قيمة القاعدة الأخلاقية والقانونية ترتبط أيضا بمدى اتساق تطبيقها.

وثالثها أن الانتقال من **خطاب القيم إلى حوكمة القيم** يقتضي تطوير معايير وآليات للمساءلة والتقييم، بدل الاكتفاء بإعلان المبادئ.

أما الخلاصة الرابعة فتتعلق بموقع التربية والإعلام والثقافة في صناعة الوعي الأخلاقي، خصوصا في البيئة الرقمية، حيث أصبح تشكيل المواقف والصور النمطية وخطابات الكراهية جزءا من الحياة اليومية.





وتبرز الخلاصة الخامسة في أن المشترك الأخلاقي لا يعني إلغاء الخصوصيات، بل البحث عن **مساحة للتعاون داخل الاختلاف**.

أما الخلاصة السادسة فتتعلق بالتراحم والتضامن، اللذين ينبغي ألا يبقيا في مستوى الخطاب الأخلاقي، بل أن يتحولا إلى ممارسات مؤسسية وسياسات عملية تجاه ضحايا الحروب والكوارث والأزمات الإنسانية.

الجلسة الختامية: ماذا يبقى بعد انتهاء المؤتمر؟

اختتمت الأشغال بجلسة ختامية ترأسها **حسن اليوسفي المغاري**، وتضمنت كلمة لرئيس المركز الدولي للقيم الإنسانية والتعاون الحضاري **محمد حمداوي**، أعقبها تلاوة التوصيات من طرف **حفصة مفتي زاده**. وأكدت الكلمة الختامية أن قيمة المؤتمر لا تقاس فقط بعدد الجلسات والمداخلات، وإنما بقدرته على ترك أثر في الجامعات والمؤسسات والمبادرات بعد انتهاء اللقاء.

وهنا انتقل المؤتمر من سؤال **«ما هي القيم التي نتفق عليها؟»** إلى سؤال أكثر إلحاحاً: **ماذا سنفعل بهذه القيم بعد انتهاء المؤتمر؟**

فالغاية لم تكن بناء اتفاق نظري يلغي الاختلاف، وإنما توسيع مجال التعاون فيما يمكن أن يجتمع عليه البشر: الكرامة، والعدل، والسلام، والحرية، والتضامن، واحترام الإنسان.

التوصيات: تحويل الأفكار إلى مسار عملي

توجت أشغال المؤتمر بمجموعة من التوصيات الختامية التي صيغت في **13 توصية** موزعة على ست مجالات رئيسية، وشكلت في مجموعها محاولة لنقل المشترك الأخلاقي الإنساني من المجال النظري إلى المجال المؤسسي والعملي.

أولاً: تأصيل المشترك الأخلاقي الإنساني

دعت التوصيات إلى تطوير إطار علمي ومفاهيمي للمشارك الأخلاقي يستند إلى القيم التي تتقاطع حولها الثقافات والأديان والفلسفات، مع احترام الخصوصيات الحضارية والثقافية. كما أكدت مركزية **الكرامة الإنسانية** باعتبارها نقطة ارتكاز أساسية، ودعت إلى إنشاء شبكة دولية للباحثين والمفكرين والجامعات والمؤسسات المتخصصة في هذا المجال.

ثانياً: العدالة والعلاقات الدولية

دعت التوصيات إلى إعادة الاعتبار للعدالة باعتبارها أساساً للاستقرار الدولي، وإلى تطبيق مبادئ القانون الدولي والقواعد الإنسانية بصورة متساوية على الدول والشعوب دون ازدواجية في المعايير. كما شددت على حماية المدنيين والفئات الهشة، وعلى الإسراع بوقف استمرار التقتيل والتدمير في غزة وفي مناطق النزاع، والتعجيل بالإغاثة، ومساءلة مرتكبي الانتهاكات بما يحد من الإفلات من العقاب. وهذه مواقف واردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر بوصفها **توصيات صادرة عن المشاركين**.

ثالثاً: الدبلوماسية والسلام الدولي

دعت التوصيات إلى إعطاء الأولوية للحوار والتفاوض والوساطة والوقاية من النزاعات، والحد من اللجوء إلى القوة باعتبارها وسيلة أولى لمعالجة الخلافات الدولية. كما أكدت أن السلم المستدام لا يعني مجرد غياب الحرب، وإنما يتطلب معالجة أسباب النزاعات وتحقيق العدالة والتنمية والكرامة الإنسانية والحرية والمصالحة المجتمعية.





رابعاً: التربية والإعلام والثقافة

أولت التوصيات الإعلام والمؤسسات الرقمية مكانة واضحة، داعية إلى خطاب مسؤول يحد من الكراهية والعنصرية والتحريض والعنف، بالتوازي مع بناء أطر قانونية تحمي هذا التوجه. كما دعت إلى دعم مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال القيم الإنسانية حتى تتمكن من أداء أدوارها التوعوية والمجتمعية.

خامساً: التراحم والتضامن والمسؤولية الإنسانية

دعت الوثيقة إلى تحويل التراحم من مبدأ أخلاقي إلى **ممارسة مؤسسية وسياسات عملية**، خصوصاً في التعامل مع ضحايا الحروب والكوارث والأزمات الإنسانية. كما دعت إلى تعزيز التعاون الدولي في مواجهة الأزمات العابرة للحدود، وجعل التضامن والمسؤولية المشتركة أساساً للاستجابة للكوارث والنزوح والفقر والأزمات الإنسانية.

سادساً: بناء آليات دولية للمشارك الأخلاقي

وهذا هو الجانب الذي يمنح المؤتمر أفقا يتجاوز يوم انعقاده، إذ دعت التوصيات إلى تحويل مخرجات المؤتمر إلى **مسار مؤسسي مستدام**، من خلال إطلاق «إعلان لندن للمشارك الأخلاقي الإنساني» باعتباره وثيقة مرجعية مفتوحة أمام الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات الدولية والثقافية والمدنية، قابلة للتطوير عبر الحوار والتشاور الدولي.

كما دعت إلى تشجيع الحكومات والجهات المانحة والجامعات ومراكز البحث على تخصيص برامج ومنح للدراسات والمشاريع التطبيقية المرتبطة بالقيم الإنسانية المشتركة والوقاية من النزاعات والحوار بين الحضارات، وإلى بناء شراكات بين منظمات المجتمع المدني الدولية.

إعلان لندن: من وثيقة ختامية إلى أفق مفتوح

لم يتوقف المؤتمر عند إصدار توصيات محددة، بل حملت الوثيقة الختامية عنواناً دالاً: **إعلان لندن للمشارك الأخلاقي الإنساني**.

ويقدم الإعلان للمشارك الأخلاقي باعتباره أرضية تتقاطع فيها مجموعة من القيم الأساسية، وفي مقدمتها **الكرامة والعدل والحرية والسلم والتضامن والتراحم واحترام الإنسان ونبذ الظلم والكراهية والعنف**. كما ينطلق من قناعة بأن معالجة الأزمات العالمية لا يمكن أن تعتمد على منطق القوة والمصالح وحده، وإنما تحتاج إلى استعادة البعد الأخلاقي في العلاقات الدولية.

وتكمن أهمية الإعلان، وفق منطوق الوثيقة، في كونه **مرجعاً مفتوحاً** لا وثيقة مغلقة، أي أنه قابل للنقاش والتطوير والتوسيع من خلال الحوار الدولي، بما يجعله قابلاً للانتقال من فضاء المؤتمر إلى الجامعات ومراكز البحث والمؤسسات الدولية والثقافية والمدنية.

وهذا المعنى ينسجم مع الفكرة التي تكررت في مسار المؤتمر: **المشارك الأخلاقي لا يكتسب قيمته بمجرد الإعلان عنه، وإنما بقدرته على التحول إلى ممارسة وآلية تعاون ومسؤولية**.

ما بعد لندن: من المؤتمر إلى المشروع

إذا كان المؤتمر قد انتهى في لندن يوم 12 شتنبر، فإن الوثائق الصادرة عنه تضع أمام المركز والمشاركين مهمة مختلفة تماماً: **كيف يتحول اللقاء إلى مسار؟**





وتقدم التوصيات نفسها مجموعة من المداخل لهذا المسار، من بينها بناء شبكة دولية للباحثين، ودعم الدراسات والمشاريع التطبيقية، وإطلاق شراكات بين المؤسسات الأكاديمية والمدنية، وتطوير إعلان لندن عبر الحوار الدولي. كما تضمنت أرضية المؤتمر، قبل انعقاده، تصورا لمخرجات أوسع تشمل إصدار كتاب علمي جماعي محكم، وتطوير شبكة دولية للباحثين، ودعم البحث العلمي، والتفكير في آليات رصد وتحليل واقع القيم في السياسات الدولية والمحلية.

ومن هذه الزاوية، لا يصبح نجاح المؤتمر مرتبطا فقط بنجاح تنظيم يوم علمي في لندن، وإنما بمدى قدرة المركز وشركائه على **استثمار الرصيد العلمي والفكري الذي تراكم خلاله.**

فالرهان الحقيقي يبدأ بعد المؤتمر: نشر الأوراق والأبحاث، توسيع دائرة الباحثين، تطوير إعلان لندن، فتح قنوات الحوار مع الجامعات ومراكز البحث، ودعم المبادرات التي تجعل المشترك الأخلاقي موضوعاً للبحث والتكوين والسياسات والممارسة.

خاتمة لا بد منها

المشترك الأخلاقي.. من فكرة تجمع المختلفين إلى مسؤولية تجاه الإنسانية

أظهر مؤتمر لندن أن البحث عن المشترك الأخلاقي الإنساني لا يعني البحث عن عالم متطابق، ولا عن مرجعية تلغي الاختلافات الدينية والثقافية والحضارية والسياسية.

المسألة أكثر عمقا من ذلك: **كيف يستطيع المختلفون أن يجدوا في إنسانيتهم المشتركة أساسا للتعاون؟**

ومن خلال المحاور الخمسة، انتقل النقاش من العدالة الدولية إلى الدبلوماسية، ومن الدبلوماسية إلى بناء الوعي، ومن الوعي إلى العلاقة بين الكونية والخصوصية، ثم إلى التراحم والمسؤولية الإنسانية في عالم متعدد الأقطاب.

وهذا المسار منح المؤتمر بنيته الداخلية: **القيمة الأخلاقية تحتاج إلى عدالة تحميها، ودبلوماسية تحملها، وتربية وإعلام وثقافة ترسخها، وحوار يحفظ تعددها، ومؤسسات تحولها إلى ممارسة.**

لذلك لم تكن الخلاصة الأساسية للمؤتمر قائمة قيم جديدة بقدر ما كانت محاولة لإعادة طرح السؤال حول **مصير القيم التي تقول الإنسانية إنها تؤمن بها، عندما توضع أمام امتحان الواقع.**

ومن هنا جاءت الدعوة في التوصيات الختامية إلى الانتقال من الحديث عن القيم الإنسانية إلى **تفعيلها وتجسيدها في السياسات والمؤسسات والممارسات الدولية**، وجعل المشترك الأخلاقي الإنساني جسرا بين الشعوب والحضارات ومدخلا لتجديد الثقة في العمل الدولي.

في النهاية، ترك مؤتمر لندن سؤالا مفتوحا أكثر مما قدم جوابا نهائيا: **هل تستطيع الإنسانية أن تجعل من المشترك الأخلاقي قاعدة لإدارة اختلافاتها، لا مجرد خطاب عن وحدتها؟** ذلك هو الاختبار الذي يبدأ بعد لندن.

وهو أيضا الأفق الذي يمنح «إعلان لندن للمشارك الأخلاقي الإنساني» قيمته الحقيقية: أن يتحول من وثيقة ولدت في مؤتمر إلى **مسار مفتوح للبحث والحوار والتعاون والعمل، من أجل إنسانية تتسع للاختلاف، ولا تتخلى عن العدل والكرامة والسلم والتراحم.**

لندن - 06 ربيع الثاني 1448 الموافق 19 شتنبر 2026



admin@icvcc.org.uk



www.icvcc.org.uk



+447555423763